

التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين في

ظل أنظمة المحاسبة الالكترونية

دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف في المملكة العربية السعودية

Scientific and practical qualification for internal
auditors in light of electronic accounting systems
Analytical study with the banks in the Kingdom of
Saudi Arabia

د. احمد كلبونه

أستاذ مساعد محاسبة

جامعة المجمعة - المملكة

العربية السعودية

د. حازم المعايطه

أستاذ مساعد محاسبة

جامعة المجمعة - المملكة

العربية السعودية

د. امجد الشرفاء

أستاذ مساعد محاسبة

جامعة المجمعة - المملكة

العربية السعودية

٢٠١٣م - ١٤٣٤هـ

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص المراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية. والبالغ عددها (١٢) مصرفاً وحيث أن حجم هذا المجتمع لم يكن متوفراً ضمن التقارير المنشورة أو النشرات الإحصائية الصادرة عن هذه المصارف لذا لم يستطع الباحثون من الوقوف على حجم هذا المجتمع بشكل دقيق. وتم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي مع مراعاة تمثيلها لمجتمع الدراسة بلغ حجمها (١٣٠) مفردة وتم توزيع استبانة الدراسة على جميع إدارات وأقسام المراجعة الداخلية، وذلك بهدف تغطية أكبر قدر من مجتمع الدراسة وتم استعادة (٦٧) استبانة صالحة للتحليل، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وأساليب الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط واختبار ANOVA واختبار (ت) للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود قدرة لمتغير الشهادة الأكاديمية، على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية. ووجود قدرة كبيرة لمتغير الشهادة المهنية على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية ووجود قدرة متوسطة لكل من متغير التخصص العلمي، ومتغير التدريب والتعليم المهني، ومتغير سنوات الخبرة على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة الالكترونية. كما توصلت الدراسة إلى قدرة المتغيرات الخمسة التي تبحثها الدراسة (الشهادة الأكاديمية، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، التعليم والتدريب المهني وسنوات الخبرة) مشتركة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والذي يمثل تنفيذ أنشطة مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية وبشكل كبير نسبياً.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، الأنظمة المحاسبية الالكترونية، مصارف المملكة العربية السعودية.

**Scientific and practical qualification for internal auditors in light of electronic accounting systems
Analytical study with the banks in the Kingdom of Saudi Arabia**

D. Amjad honorable • D. Hazem Maaytah • D. Ahmed Kalpouna •

Abstract

The study aimed to identify the impact of the properties of the auditors subject to review computerized systems in the banks of the Kingdom of Saudi Arabia. And of the (12) banks and as the size of this community was not available in published reports or statistical publications issued by these banks have been distributed questionnaire to all departments and sections of the internal auditors at all Saudi banks to cover as much of the study population has been the distribution of 130 questionnaire were restored (68) questionnaire was based on a descriptive analytical approach and methods of descriptive statistics and the correlation coefficient and test ANOVA and t-test to answer the study questions and test hypotheses.

The results showed that there is no ability for each of the variables of academic degree, professional certification and to interpret the changes that occur in the implementation of the review procedures of computerized accounting systems in Saudi banks. The results also showed the presence of medium-capacity variable for each of the scientific specialization, and variable vocational education and training, and years of experience variable to explain the changes that occur in the implementation of the review procedures of computerized systems in Saudi banks. The study also found that the ability of the five variables examined by the study (certificate of professional, scientific specialization, professional certification, education, vocational training and years of experience) on a common

interpretation of changes in the dependent variable, which represents the implementation of the activities of the review of computerized accounting systems and are relatively large. Academy and that the certificate is the only variable that does not affect the implementation of computerized accounting systems review in Saudi banks.

Key words: internal audit, accounting systems, electronic Saudi banks.

التأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين في ظل أنظمة المحاسبة الإلكترونية

دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف في المملكة العربية السعودية

المقدمة. Introduction

لقد أدى التطور المتسارع في نظم الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات في العقود الثلاثة الأخيرة إلى إحداث تغييرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وعلى بيئة مهنة المحاسبة والمراجعة بشكل خاص، فقد طبقت تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ معظم الأعمال، مما أدى إلى تطوير الأنظمة لتتلاءم مع بيئة الأعمال الإلكترونية، كظهور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأنظمة التجارة الإلكترونية، (الشرابي، ٢٠٠٩) وما تبعها من استخدام وسائل الكترونية متعددة لتنفيذ هذه العمليات. كالنقود الإلكترونية، وبطاقات القبض والدفع الإلكترونية، والاتجاه المتزايد لاستخدام الأنظمة الإلكترونية. لذا فقد أصبح لزاماً على الوحدات الاقتصادية أن تسعى إلى تدعيم مركزها التنافسي بالتكيف مع البيئة الإلكترونية، وذلك بتغيير أنظمتها المحاسبية، والتركيز على ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية في ظل البيئة الإلكترونية والتي شكلت أهم التحديات الجديدة أمام المحاسبة والمراجعة. وبالرغم من الإيجابيات الكثيرة لهذه التكنولوجيا إلا أنها أدت إلى ظهور مخاطر وتحديات جديدة مرافقة لهذه التكنولوجيا، كإمكانية اختراقها أو التلاعب بمدخلاتها، وتزداد خطورة هذه التحديات في قطاع المصارف التي خضعت لخطوات كبيرة في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات حيث أصبحت تستخدم تكنولوجيا المعلومات في كافة مراحل عملياتها، وخدماتها البنكية الأمر الذي يتطلب تطوير أنظمة الرقابة، والمراجعة الداخلية بما يضمن سلامة عملياتها المالية ودقتها.

وحيث أن وظيفة المراجعة الداخلية لها ارتباط وثيق بالأنظمة المالية، والإدارية في منظمات الأعمال التي وجدت لخدمة أهدافها، وأصبحت تمارس أنشطتها وتراجع كافة العمليات الإدارية، والمالية، والتشغيلية في التنظيم. (صبح، ٢٠٠٧) فإن التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال أدت إلى وجود تحديات إضافية تتطلب من المراجعين الداخليين تطوير قدراتهم والحصول على تأهيل كافي للتعامل مع النظم الالكترونية في ظل تكنولوجيا المعلومات، (العميري، والمعتاز، ٢٠٠٧) وقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة مدى كفاية التأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين في ظل أنظمة التجارة الالكترونية في قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث Research Problem

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التطورات السريعة، والمتلاحقة في نظم الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات أدت إلى إحداث تغييرات كبيرة، وهائلة في طرق ووسائل تنفيذ العمليات المالية في قطاع المصارف، واستخدام الحاسب لمعالجة البيانات، والأحداث المالية. وحيث أن المراجعة الداخلية هي احد وسائل الإدارة للتأكد من كافة العمليات الإدارية، والمالية، والتشغيلية، وتحقيق الضبط، والمراجعة للجوانب المالية، وأنظمة الرقابة والتأكد من توفر الحماية الكافية للأصول والسجلات وتقييم الفعالية الفنية للأنظمة، فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤلات التالية:

هل يوجد أثر للشهادات العلمية للمراجع الداخلي على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية؟

ما هو أثر التخصص العلمي للمراجع الداخلي على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية؟

ما هو أثر الشهادة المهنية للمراجع الداخلي على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية؟

هل يوجد أثر للدورات والندوات والمؤتمرات (التعليم المستمر) للمراجع الداخلي على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية؟
هل يوجد أثر لسنوات الخبرة للمراجع الداخلي على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية؟

أهمية البحث Research Significance

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية. خصوصاً مع تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة عمليات المصارف، كما تأتي أهمية الدراسة من أنها تبحث في ماهية المتطلبات الواجب توافرها في المراجع الداخلي لتمكنه من امتلاك الكفاءة اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه مهنة المراجعة في ظل الأنظمة المحاسبية الالكترونية، وإبرازها ليتم اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

أهداف البحث Research Objectives

تهدف الدراسة إلى التعرف على أهم الخصائص الواجب توفرها في المراجع الداخلي لزيادة كفاءته المهنية في ظل تكنولوجيا المعلومات لتجنب المخاطر المرتبطة بمراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية.

فروض الدراسة. Research Hypotheses

الفرض الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشهادة الأكاديمية للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

الفرض الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص العلمي للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

الفرض الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشهادة المهنية للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

الفرض الرابع: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدورات والندوات والمؤتمرات (التعليم المستمر) للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

الفرض الخامس: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسنوات الخبرة للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

منهجية البحث: Research Methodology

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات الثانوية، والأولية المتعلقة بكفاءة المراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة، والأدب النظري، لتطوير استبانة تتلاءم مع بيئة الأنظمة المحاسبية الالكترونية حيث تكونت الاستبانة من جزأين الأول شمل المتغيرات الديموغرافية أما الجزء الثاني فتكون من (٣٣) فقرة لقياس المتغير التابع (الأنظمة المحاسبية الالكترونية) وقد تم الاعتماد في اختيار وتطوير هذه المجموعة من الفقرات بالاستفادة من مجموعة من الاستبانات المستخدمة في دراسات سابقة مناسبة ومن ثم تعديلها وتطويرها لتناسب وبيئة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف وأغراض الدراسة وهي بعض الفقرات التي طورها كل من (الشرايري، ٢٠٠٩) و (أبو زر، ٢٠٠٦).

الدراسات السابقة. Previous Studies

لقد أجرى (Bierstaker, 2001) دراسة هدفت إلى تقييم التأثير الحالي للتقنيات في عملية المراجعة واتجاهات التطبيقات المستقبلية للتقنيات على

مهنة المراجعة، وعرضت معلومات عن استخدامات التقنيات في مؤسسات المراجعة وكيفية تأثيرها في تخطيط المراجعة، و موثوقيتها، وخلصت الدراسة إلى أن التقنيات ستزداد بصورة كبيرة، وسيكون لها تأثيرات في كل مرحلة من مراحل المراجعة، من استخدام الحاسوب في المراجعة إلى البرمجيات المساعدة في فحص واختبار البيانات، وان التقنيات الأساسية لعملية المراجعة لفهم عمليات العملاء واعتماد المراجعة على التقنيات سيؤدي إلى زيادة كفاءة المراجعة وفعاليتها مما يعطيهم ميزة على غيرهم من المراجعين.

كما قام(Grand، 2002) بإجراء دراسة بعنوان: "Information Technology In Auditing". تكنولوجيا المعلومات في المراجعة. هدفت إلى إبراز أهمية استخدام أجهزة وشبكات الحاسوب في توفير المعلومات المطلوبة للتدقيق واستخدامها كأداة للتدقيق، وضرورة فهم أنظمة المعلومات الإلكترونية، وبيئة العمل التي تعمل بها الشركة، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة قيام المراجعة الداخلية على معرفة التطورات والمستجدات في بيئة الشركة وفهم البيئة التي تعمل بها وتحديد اثر وكيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال المراجعة كما توصلت إلى عدم وجود نظام محاسبي شامل لكل زمان ومكان وإنما تعمل المحاسبة والمراجعة في بيئة متغيرة ولا بد من الاستجابة لهذه التغيرات كشبكات الاتصال والتجارة الإلكترونية التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالمراجعة.

دراسة (Pathak, 2002) بعنوان " Tale of Compatible Twins! Success of E- commerce & information systems/Internal Auditors" هدفت الدراسة إلى فحص دور المراجع الداخلي في نظم المعلومات المحاسبية في ظل التجارة الإلكترونية، حيث ركزت، بشكل أساسي على دور المراجع الداخلي واستبعاد دور المراجع الخارجي، من منطلق أن المراجع الداخلي هو المسئول بشكل مباشر عن تقييم نظام الرقابة

وإعطاء تقديم أية اقتراحات تحسن من أدائه. وتوصلت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي يستطيع أن ينجح في تدقيق هذا النوع من العمليات، وذلك بتتبع عمليات التجارة الإلكترونية وفقاً للآليات المتبعة في بعض مشاريع تطوير هذا النوع من التجارة وان المراجع الداخلي يجب أن يتمتع بخصائص تكنولوجية وتقنية عالية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين فاعلية الرقابة الداخلية من وجهة نظر المراجعين ونجاح عمليات التجارة الإلكترونية. وأن أهم التحديات التي تواجه المراجعين هي تعقيد عمليات التجارة الإلكترونية التي يتم المراجعة عليها.

دراسة خدش وصيام (٢٠٠٣) "مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة" هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى أدراك مدققي الحسابات لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة، وتحديد مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة، والمعوقات التي تحد من هذا الاستخدام، وقد تم توزيع استبانة على عينة مؤلفة من (٦٠) مدققاً من مدققي الحسابات العاملين في أكبر عشرة مكاتب تدقيق، وبينت الدراسة أن مدققي الحسابات يدركون أهمية تكنولوجيا المعلومات في المراجعة، ولديهم قناعة كبيرة بأهميتها، إلا أن الواقع العملي يشير إلى قلة استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في المراجعة بشكل كبير لوجود عدة محددات. وأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدراك المراجعين لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين التخصص، والتأهيل العلمي، والخبرة، والعمر، ومهارات اللغة الانجليزية.

وأجرى (جمعه، ٢٠٠٦)، دراسة بعنوان: "أدراك الإدارة العليا لتطور المعرفة في مهنة المراجعة الداخلية، وتأثيره على دور المراجع الداخلي". دراسة تحليلية اختبارية في منظمات الأعمال الأردنية". هدفت إلى دراسة اتجاهات التطور في المعرفة في مهنة المراجعة الداخلية على الصعيدين

العلمي والمهني، وعلى صعيد الممارسة العملية، لتحديد واجبات مهنة المراجعة الداخلية في منظمات الأعمال الأردنية بعد نشر الإطار الجديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية الصادر عن IIA في أمريكا عام ٢٠٠٤، وتوصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين في القرن الحادي والعشرين أصبح مطلوباً منهم تدقيق كل شيء في المنظمة، كما أن مهنة المراجعة الداخلية قد أصبح لها هيكل متكامل للمعرفة، مما أكسبها مقومات "المهنة الكاملة"، كما توصلت الدراسة إلى أن قطاع البنوك في الأردن أكثر القطاعات التزاماً بإنشاء إدارة للتدقيق الداخلي، ولكنه أقل إدراكاً لتطور المعرفة في مهنة المراجعة الداخلية.

أجرى (Pathak, 2006) دراسة بعنوان: "Audit Resource Planning Success in" B2B E-Commerce Engagement: An Empirical assessment of Theorized Constructs, Manifest Variables measurement and second Order Factor Model" هدفت إلى الاطلاع على تعقيدات التجارة الإلكترونية في تقنيات المراجعة بشكل عام، وخصوصاً على العلاقة بين تخطيط مصادر المراجعة ومصادر الأشخاص المؤهلين لتدقيق مثل هذا النوع من العمليات. وقد توصلت الدراسة إلى اقتراح نموذج لتدقيق التجارة الإلكترونية خاص بالتعاملات التي تتم وفقاً لـ (B2B) يتماشى مع المشروع الأمريكي الكندي المشترك. وضرورة توفر شروط أساسية لتطبيق هذا النموذج أهمها أن يكون المراجع مؤهلاً بشكل تقني عالٍ جداً يترافق مع خبرات متراكمة عبر التدريب المكثف. وان نجاح هذه النموذج يعتمد على عدد من العوامل، وهي الصلاحيات المطلقة للمدقق المتعامل بالنموذج جنباً إلى جنب مع الصلاحيات المطلقة للجهة الإدارية المتحكمة بموقع الشركة.

في دراسة أجراها (العميري والمعتاز، ٢٠٠٧)، بعنوان: "أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة". دراسة ميدانية على مكاتب

المراجعة في المملكة العربية السعودية. هدفت إلى التعرف على مدى تأثير تخطيط عملية المراجعة بتحول المنشآت من النظام التقليدي إلى نظام التجارة الإلكترونية، ومدى معنوية هذا التأثير، ومدى وجود فروق معنوية (جوهريّة) بين الآراء حسب الخصائص الشخصية لأفراد العينة من المراجعين المشاركين في هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن التجارة الإلكترونية تؤثر على بيئة الأعمال، وبالتالي على معايير المراجعة نظراً للارتباط القوي بين العمليات التجارية والمحاسبة، بالإضافة إلى زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، حيث أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة.

دراسة الشرايري، (٢٠٠٩) بعنوان "سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية" هدفت الدراسة إلى التعرف على المخاطر المؤثرة في المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات والتعريف بالمعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة ووسائل المراجعة الداخلية والسيطرة على المخاطر وفقاً للمعايير الدولية وتحديد مدى تطبيقها في البنوك الأردنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعين الداخليين في البنوك يستخدمون السياسات والإجراءات اللازمة لعمليات المراجعة الداخلية في ظل تكنولوجيا المعلومات بدرجة كبيرة في مرحلة ما قبل الشراء، ويقومون بتدقيق معدات تكنولوجيا المعلومات ونظم المعلومات، وتدقيق البرمجيات، ويتبعون الإجراءات والأساليب المنصوص عليها في المعايير ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات، ويتأكدون من سلامة وأمن المعلومات المحاسبية، ولديهم معرفة ودراية بالمعايير الدولية ذات العلاقة بالمراجعة الداخلية والخارجية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات.

الإطار النظري للدراسة

مقدمة

تهتم الإدارة العليا بتصميم نظام رقابة داخلي فعال وموثوق به، وتعتبر المراجعة الداخلية احد الأنظمة الفرعية لنظام الرقابة الشامل في الشركة، حيث توفر هذه الوظيفة الثقة في عمليات الشركة وترفع درجة مصداقية البيانات والمعلومات التي تخضع للمراجعة، (راضي، ١٩٩٣)، وقد أدى التطور العلمي والنمو المتزايد في المجالات الاقتصادية وكبر حجم الشركات وتشعب أعمالها ووظائفها وصعوبة إدارتها وتعدد مشاكلها، إلى تطوير مفهوم وأهداف وأساليب المراجعة الداخلية للتأكد من فاعلية الرقابة الداخلية، (على، وشحاته، ٢٠٠٦)

وتقوم المراجعة الداخلية بدور هام في ترشيد العملية الإدارية بمفهومها المعاصر وخاصة بعد الأزمات المالية التي شهدتها الشركات العالمية (جمعه، ٢٠٠٥) وقد بدأت المراجعة الداخلية بنطاق ضيق، يقتصر على مراجعة القيود والسجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية والتشغيلية نتيجة تطور الظروف الاقتصادية، وكبر حجم الشركات، وتعقد عملياتها وتطور إمكانيات المراجعين الداخليين، وإسهامهم في تقديم خدمات إدارية إلى جانب خدماتهم المالية. (العمرات، ١٩٩٠) كما اتسع نطاق المراجعة الداخلية ليشمل مراجعة وتقييم كافة الأنشطة والعمليات بهدف تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة وعمليات التحكم في أنشطة الشركة، ولهذا اعتبرت وظيفة المراجعة الداخلية الفعالة مصدراً ذا قيمة عالية للمعلومات التي تحتاجها الإدارة العليا. كما أنها تعطي توكيداً عن قوة وجودة أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة. (المساعده، ٢٠٠٦)، وتقدم تأكيدات مستقلة وموضوعية بما يساهم في تقييم، وتحسين قيمة العمليات والضبط وتزويد الإدارة بالتحليل الموضوعي. (الوردات، ٢٠٠٦)

وقد عرف معهد المراجعين الداخليين المراجعة الداخلية بأنها نشاط رقابي مستقل، موضوعي، واستشاري، من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات التي تحقق قيمة مضافة وتزيد من فعالية المنشأة وتؤدي إلى تحسين أدائها. ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنشأة بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من إدارة المخاطر، والرقابة، وحوكمة الشركات. (The IIA 2000) وقد أشار Dowmes, 2004 إلى أن لجنة الاتحاد الأوروبي أكدت على أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر جزءاً من نظام الرقابة الداخلية وان دورها تغير من التركيز فقط على الجانب المالي ليشمل الجانب الإداري أيضاً.

وقد حددت المعايير المهنية لكل من المراجعة الداخلية والخارجية العوامل الضرورية لضمان جودة وظيفة المراجعة الداخلية، حيث حددت قائمة معايير المراجعة الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام ١٩٩١ رقم (٦٥) عوامل جودة وظيفة المراجعة الداخلية على أنها تشمل: الكفاءة (competence) والتي تقاس من خلال الجهة التي ترفع لها تقارير المراجعة الداخلية والجهة المسؤولة عن تعيين المراجعين الداخليين. وجودة أداء المهام والتي تقاس من خلال دقة وكفاية برامج المراجعة، ونطاق المراجعة. كما أن المعايير الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين حددت عوامل جودة وظيفة المراجعة الداخلية في الاستقلال، والموضوعية، والاحتراف وبذل العناية المهنية اللازمة (IIA, 2003)

ومع التطور المتنامي والمتسارع في تكنولوجيا المعلومات فقد أصبحت الشركات والمصارف والمنظمات تحت الخطى لتحول والاعتماد بشكل أساسي على استخدام الأنظمة المحاسبية الالكترونية واستخدام الأدوات الالكترونية، في كافة أعمالها وقد أوجدت التطورات التقنية تحديات كبيرة لكل من المحاسبين، والمراجعين إذ أصبح من الضروري زيادة كفاءة

المحاسبين، والمراجعين الداخليين، والخارجيين للتعامل مع الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في إتمام العمليات المالية. واستجابة لذلك فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بالمبادرة لوضع برنامج يهدف إلى زيادة تأهيل وتطوير المحاسبين للتعامل مع أنظمة وتقنيات الإنترنت، وخاصة في ما يتعلق بالتجارة الإلكترونية حيث بدأ المعهد بتقديم خدمة جديدة للمحاسبين القانونيين تتمثل في تزويدهم ببرامج متطورة تستهدف تمكينهم من التحقق من مدى إمكانية الاعتماد والثقة على نظم المعلومات المحاسبية التي تستند إلى تكنولوجيا معلومات متقدمة، كما ظهرت خدمات جديدة للفحص يقوم بها المراجع لتقرير مدى كفاءة وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية، وإمكانية الاعتماد على موثوقيتها (العميري، ٢٠٠٧)

أهداف المراجعة الداخلية

إن الهدف الرئيس من المراجعة الداخلية كما ورد في مقدمة القائمة المعدلة لمسؤوليات المراجع الداخلي الصادرة عن المعهد الأمريكي للمراجعين الداخليين عام ١٩٩٤ هو مساعدة أعضاء الشركة لتأدية مسؤولياتهم بفعالية، ولا تختلف أهداف ونطاق المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني عنها في نظم التشغيل اليدوية، (القباني، ٢٠٠٦). وقد أدى التنوع في أعمال الشركات وانفتاح الأسواق والانتشار الجغرافي للشركات وحاجتها للدخول في الأسواق العالمية إلى تبني مبادئ الحاكمية المؤسسية والتركيز على دور كل من لجان المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية للمساهمة في زيادة فعالية النظم الإدارية والرقابية والعمليات المختلفة لتمكين الشركات من تحقيق أهدافها، ويبرز دور المراجع الداخلي من خلال تحقيق هدف زيادة قيمة المنظمة، وتحسين عملياتها بانتهاج مدخل منظم وموضوعي لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة

الداخلية وفاعلية الحاكمية المؤسسية (البلداوي والجوهر، ٢٠٠٦)، وقد لخص (شحروري، ١٩٩٨) أهداف المراجعة الداخلية بما يلي:

١- التحقق من وجود الحماية الكافية للأصول وإمكانية الاعتماد على البيانات المالية المعدة للإدارة.

٢- مراجعة متانة وكفاءة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية على العمليات سواء أكان النظام إلكترونياً أم نظاماً يدوياً للعمل على زيادة الفعالية وتقليل التكاليف.

٣- التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعية من قبل الإدارة.

٤- تحديد الأهداف التي تعظم المنافع من استخدام الأساليب والطرق المناسبة في استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة.

٥- تطوير نظام العمل في الشركة، ونظام الرقابة الداخلية من خلال التوصيات لتحسين إدارة الموظفين.

٦- تحديد مدى التزام المشروع بالمتطلبات الحكومية والتعاون مع المراجع الخارجي.

تأثير النظم الالكترونية على التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين

لقد أحدثت النظم الالكترونية تأثيراً واسعاً على كل من المحاسبة والمراجعة أدت إلى تغيير النظم المحاسبية المستخدمة وظهور مجموعة من المشكلات المتعلقة بأمن المعلومات والبيانات وهو ما يتطلب ضرورة تأهيل المراجعين الداخليين لمراجعة النظم الالكترونية، وأنظمة الرقابة الداخلية، بما يتناول تحديد الدور الذي يتوجب على المراجع أن يؤديه عند تقييم نظم الرقابة الداخلية في مثل هذه الشركات، إضافة إلى أن إجراءات المراجعة تختلف في هذه الشركات عن غيرها نظراً لاختلاف الطريقة التي يتم بها تشغيل النظام،

وبناء على ذلك يمكن القول بأن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يجب أن تقوم بدور فعال في هذا المجال، وتجدر الإشارة أن الهيئة قامت بإعداد واعتماد إرشادات عملية لإجراء المراجعة في شركات التجارة الإلكترونية، ولكن ذلك ليس بالسرعة المطلوبة التي حدثت وتحديث في ممارسة التجارة الإلكترونية في الواقع العملي. وهناك العديد من القضايا التي ترتبط بطبيعة المحاسبة والمراجعة لشركات التجارة الإلكترونية، منها ضرورة إعادة بحث خصائص الأخطاء في الأنواع المختلفة من الحسابات في شركات التجارة الإلكترونية، وتحديد ماهية الحسابات الأكثر عرضة للأخطاء في هذه الشركات. فعلى سبيل المثال إن فكر المراجعة التقليدي كان يسوده شبه انفاق على أن حسابات النقدية، والمخزون، والعملاء هي أكثر الحسابات عرضة للأخطاء من بين الأنواع المختلفة من الحسابات. ولكن إذا علمنا أن شركات التجارة الإلكترونية تعمل في ظل مستوى منخفض من المخزون بسبب سرعة إنجاز الصفقات، وعدم الحاجة إلى مخزون كبير فإنه من المتوقع أن تتضاءل الأهمية النسبية للمخزون من وجهة نظر المراجع في هذه الشركات. بالإضافة إلى قضية أخرى قد تؤدي إلى زيادة أعمال المراجعة في ظل التجارة الإلكترونية، حيث كان الشائع في السابق في ممارسة المراجعة أن المراجع يقوم بتنفيذ عملية المراجعة بإتباع أسلوب المراجعة النهائية التي كانت تبدأ عادة عملها الرئيس بعد انتهاء السنة المالية للشركات، ولكن في ظل ظروف التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري اللجوء إلى المراجعة المستمرة حيث يقوم المراجع بمراجعة العمل المحاسبي المنجز أولاً بأول على مدار العام، (Alles et al., 2002) ومن شأن التجارة الإلكترونية أيضاً أن تغير من بيئة الشركة، وكثير من الخصائص الأخرى التي تؤثر بالتالي على العلاقات التقليدية بين أرصدة الحسابات في القوائم المالية مما يتطلب إعادة النظر في مؤشرات المراجعة التحليلية التي يمكن الاعتماد عليها

عند مراجعة شركات التجارة الإلكترونية. وعلى سبيل المثال: فإن شركات التجارة الإلكترونية سوف تتميز بانخفاض أرصدة المخزون وضآلة قيمة الأصول المادية الملموسة مقارنة بالأصول غير الملموسة، وكذلك أرصدة العملاء والموردين وغيرها مما سينعكس ليس فقط على مؤشرات المراجعة التحليلية، وإنما أيضا على النماذج والمؤشرات التي يمكن للمراجع أن يقيم من خلالها مدى قدرة الشركة على الاستمرار.

وفي مجموعة من الدراسات المسحية والتجريبية التي أجريت لتحديد وتقييم أهمية معايير الحكم على جودة وظيفة المراجعة الداخلية حيث أشار Brown 1983 إلى أن تقييم الكفاءة يستند إلى البرامج التدريبية لوظيفة المراجعة الداخلية، وكذلك التركيز على الشهادات المهنية التي يحصل عليها المراجع الداخلي. وأشارت نتائج دراسة Messier and Schneider, 1988 إلى أن المراجعين الخارجيين يعتبرون أن الخبرة بالمراجعة الداخلية تعد من المعايير الأكثر كفاءة في تقييم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية. وأشارت نتائج دراسة Gramling and Myers, 1997 التي شملت عينة من مديري المراجعة الداخلية، المديرين الماليين، وأعضاء مجلس الإدارة إلى أن وجود مراجعين داخليين قانونيين بأقسام المراجعة الداخلية انعكس إيجابياً على كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية.

أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات علي منهجية المراجعة.

إن التطورات السريعة في النظم المعتمدة على الحاسوب فرضت علي المراجع الداخلي ضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه ويبرز أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات على منهجية المراجعة والرقابة في عدة نواحي:

١- التخطيط الدقيق والشامل لعمليات المراجعة والرقابة باستخدام إمكانيات الحاسب ومتابعة التنفيذ أولاً بأول، لا سيما أن جزءاً كبيراً من عناصر

النظام المحاسبي موجود داخل جهاز الحاسب مثل الدفاتر والمستندات والقوائم والتقارير.

٢- تغيير برامج وإجراءات المراجعة والرقابة حيث يتم التركيز علي:

- المراجعة السابقة علي المدخلات الواردة بالمستندات وما في حكمها.
- المراجعة علي المدخلات من البيانات للاطمئنان من سلامتها.
- المراجعة علي برامج الكمبيوتر التي تتضمن آلية تشغيل البيانات.
- الاطمئنان من سلامة أجهزة الكمبيوتر المستخدمة.
- المراجعة علي المعلومات الخارجة.

٣- إعادة النظر في طبيعية أدلة الإثبات، والاستفادة من الحاسب وأساليب بحوث العمليات في الحصول علي مزيد من الأدلة.

٤- إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي Cybernetics المعروفة في علم النظم (Systems Science) في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات.

٥- إعادة النظر في طرق إعداد وعرض تقارير المراجعة بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء، وإبراز المسائل الجوهرية وتجنب الحشو غير النافع.

٦- تغيير في دورية تقارير المراجعة والرقابة، حيث يؤدي استخدام التشغيل الالكتروني للبيانات إلي تقصير فترة إعداد وتقدير تلك التقارير واستخدام وسائل العرض والإفصاح الحديثة في ذلك.

أثر التشغيل الالكتروني للبيانات علي أساليب المراجعة.

يسعى المراجع في ظل التشغيل الالكتروني للبيانات للحصول على مزيد من أدلة الإثبات الكافية للاطمئنان من صحة البيانات الداخلة وسلامة

التشغيل، ومن دقة وأمانة وموضوعية المعلومات الخارجة، ولتحقيق هذه الغاية يستخدم مجموعة من الأساليب والتي يُسهّل الكمبيوتر من استخدامها من أهمها ما يلي:

١- التحليل باستخدام الأساليب الإحصائية العادية والمتطورة والتي يتعذر استخدامها في ظل التشغيل اليدوي.

٢- استخدام أسلوب المعاينة الإحصائية في اختيار العينات وتقويمها.

٣- أسلوب الضبط والتحكم الذاتي للتأكد من صحة البيانات والمعالجات المحاسبية وموضوعية المعلومات الخارجة ويمكن الاستعانة في هذا الصدد بمنهج وأساليب نظرية النظم.

٤- تصميم برامج الكمبيوتر لإبراز الأرقام الشاذة في البيانات والمعلومات لإعطائها مزيداً من الاهتمام والتركيز وجمع مزيد من الإيضاحات حولها.

٥- أسلوب العرض والإفصاح البياني في إعداد القوائم والتقارير المختلفة.

٦- أسلوب التغذية العكسية بالمعلومات دورة في التصويب والتطوير والتحسين إلي الأفضل.

معايير المراجعة الداخلية ومراحل تطورها

يعد التزام المراجعين الداخليين بالمعايير المنظمة لعملهم أمراً ضرورياً يستطيعون من خلاله الإيفاء بالتزاماتهم الوظيفية حيال المنظمة، حيث تحدد هذه المعايير المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة المراجعة الداخلية، وتعد معايير المراجعة الداخلية بمنزلة المرشد للمدقق الداخلي أثناء تنفيذ عمله في التغلب على بعض الصعوبات التي لا يستطيع البت فيها دون العودة إلى هذه المعايير كما، وتعدّ مقياساً للحكم على نوعية العمل الذي ينفذه المراجع، (الشحاده، بنود، ٢٠٠٥).

وقد شهدت مهنة المراجعة الداخلية تطوراً جوهرياً في عام ١٩٧٨ تمثل في قيام معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قائمة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي حيث اشتملت القائمة على خمس مجموعات من المعايير كما يلي:

المجموعة الأولى: أدلة العمل التي تشمل كل من معايير المراجعة المالي وتدقيق الأداء.

المجموعة الثانية: معايير الاستقلالية التي تهتم بالموقع التنظيمي والموضوعية والكفاءة المهنية التي تعنى بأداء المراجعة الداخلية والمراجع الداخلي نفسه، اعتماداً على مهاراته والالتزام بمعايير السلوك والعناية المهنية بالتدريب والعلاقات والتعليم المستمر.

المجموعة الثالثة: ترتبط بمجال العمل من خلال اختبار وتقييم مدى كفاية الرقابة الداخلية وفعاليتها وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات التي تم تحديدها.

المجموعة الرابعة: ترتبط بأداء العمل حيث يتطلب التخطيط فحص المعلومات وتقييمها وتوصيل النتائج والمتابعة.

المجموعة الخامسة: تتعلق بعملية إدارة المراجعة الداخلية، أي ما يجب أن يقوم به مدير إدارة المراجعة الداخلية من حيث الغرض والسلطة والمسؤولية والتخطيط والسياسات والإجراءات وكيفية إدارة الموارد البشرية وتمييزها، وأوجه التنسيق مع المراجعين الخارجيين، (البلداوي، والجوهر، ٢٠٠٦).

وقد أصدر المعهد نفسه تعديلين لهذه المعايير في عام ٢٠٠١ و عام ٢٠٠٤ حيث قسم معايير المراجعة الداخلية إلى مجموعتين رئيسيتين: (Arens, and Koebecke, 2006).

المجموعة الأولى معايير السمات (Attribute standards) والتي تتعلق بخصائص المنظمات والأجهزة والأفراد الذين يؤدون نشاطات المراجعة الداخلية.

المجموعة الثانية معايير الأداء (Performance Standards) حيث يتم من خلالها وصف طبيعة نشاطات المراجعة الداخلية والمقاييس المستخدمة في قياس تلك النشاطات.

وفيما يلي النص الكامل لمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي كما صدرت عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) والتي تم تعديلها ويسري تطبيقها اعتباراً من كانون ثاني ٢٠٠٧ (صبح، ٢٠٠٧).

١- معايير السمات أو (الخصائص) Attribute Standards الغرض والسلطة والمسؤولية ينبغي تحديد الغرض والسلطة والمسؤولية المتعلقة بنشاطات المراجعة الداخلية اعتماداً على قانون يتسق مع المعايير.

أ- الاستقلالية والموضوعية ينبغي أن يكون نشاط المراجعة الداخلية مستقلاً ويتسم المراجع الداخلي بالموضوعية عند أدائه لعمله، وتتضمن:

١- الاستقلال التنظيمي ينبغي أن يرفع مدير المراجعة تقريره إلى مستوى تنظيمي يسمح لنشاط المراجعة الداخلية بأن يؤدي واجبه على أكمل وجه.

٢- الموضوعية على المراجعين الداخليين أن يتسموا بالنزاهة والتجرد وتجنب أي تعارض في المصالح.

ب- الكفاءة والعناية المهنية اللازمة في العمل وتتضمن:

١- الكفاءة المهنية ينبغي أن يتوفر لدى المراجعين الداخليين المعرفة والمهارة وغير ذلك من المؤهلات اللازمة لأداء المهام الملقاة على عاتقهم.

٢- العناية المهنية اللازمة على المراجعين الداخليين أن يلتزموا بالعناية اللازمة المتوقعة من مدقق داخلي يتمتع بالكفاءة المهنية المطلوبة.

٣- التعليم المستمر (التطور المهني المستمر) على المراجعين الداخليين أن يعملوا على تعزيز معارفهم ومهاراتهم من خلال برامج التدريب المستمر.

ج- ضمان الجودة وبرامج التحسين والتطوير ويشير هذا المعيار إلى أنه على مدير المراجعة أن يعمل على توفير برامج للتطوير المستمر وضمان الجودة لكافة نشاطات المراجعة الداخلية وأن يتابع باستمرار فاعلية تلك البرامج وينبغي أن تصمم تلك البرامج بما يسمح بتحسين نشاط المراجعة الداخلية وتحسين عمليات المنظمة وبما يتوافق مع المعايير والقواعد الأخلاقية للتدقيق الداخلي والتي تتضمن: (صبح، ٢٠٠٧)

١- تقييم برامج الجودة ينبغي أن تتم متابعة الفاعلية الكلية لبرنامج الجودة وتقييمها، ويمكن أن تتضمن عمليات التقييم تقييماً داخلياً وخارجياً.

٢- التقييم الداخلي وتشمل عملية التقييم الداخلي المراجعة المستمرة لأداء نشاطات المراجعة الداخلية والمراجعة الدورية التي يقوم بها أشخاص من داخل المنظمة على معرفة بممارسات المراجعة الداخلية ومعاييرها.

٣- التقييم الخارجي ينبغي أن تتم عمليات التقييم الخارجي، مثل عمليات ضمان الجودة، مرة على الأقل كل خمس سنوات من جانب مدقق مستقل أو من خلال فريق من خارج المنظمة.

٤- تقارير عن برامج الجودة على مدير المراجعين الداخليين أن يرفع تقريراً عن نتائج برامج الجودة إلى مجلس الإدارة.

٥- استخدام عبارة "وفقاً للمعايير" ينبغي تشجيع المراجعين الداخليين لرفع تقارير تشير إلى أن نشاطاتهم قد تمت "وفقاً للمعايير المهنية للتدقيق الداخلي"، وينبغي استخدام تلك العبارة فقط إن أظهر تقييم برنامج

تحسين الجودة أن نشاطات المراجعة الداخلية تسير وفقا للمعايير الخاصة بها.

د- الإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير والقواعد الأخلاقية على الرغم من أن نشاط المراجعة الداخلية ينبغي أن يتوافق مع المعايير ومع القواعد الأخلاقية فإنه قد توجد هناك بعض الحالات التي لا يتم فيها تحقيق الالتزام التام بذلك وعندما يؤدي عدم الالتزام التام في التأثير على نطاق أو عمليات، أو نشاط المراجعة الداخلية فإنه ينبغي رفع تقرير بذلك إلى مجلس الإدارة.

٢- معايير الأداء **Performance Standards** وتشير هذه المعايير إلى قياس كفاءة أعمال المراجعة الداخلية وفاعليته وتتضمن الآتي: (Arens, and Koebecke, 2006)

أ- إدارة نشاط المراجعة الداخلية: ينبغي على مدير المراجعين أن يدير نشاطات المراجعة الداخلية على نحو فعال بما يحقق قيمة عالية للمنظمة، وكما يلي:

١- التخطيط على مدير المراجعين أن يضع الخطط الخاصة بالمخاطر لتحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية بما يتماشى مع الأهداف التنظيمية.

٢- الاتصال والمصادقة على مدير المراجعين أن يوصل إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة خطط نشاطات المراجعة الداخلية ومتطلبات تنفيذ تلك الخطط بما في ذلك التغيرات الجوهرية؛ وذلك لغرض مراجعة تلك الخطط واعتمادها، وعلى مدير المراجعين أن يبلغ الإدارة بتأثير العجز في الموارد على تنفيذ الخطط.

٣- إدارة الموارد على مدير المراجعين التحقق من كفاية موارد نشاطات المراجعة الداخلية لتحقيق الأهداف المخططة.

٤- السياسات والإجراءات على مدير إدارة المراجعة الداخلية أن يضع سياسات وإجراءات مكتوبة تمثل دليلاً للعاملين لتوجيه نشاط المراجعة الداخلية.

٥- التنسيق على مدير المراجعين أن يعمل على توصيل المعلومات وتحقيق التماسق في النشاطات مع الأطراف الأخرى الخارجية منها وذلك لضمان عدم الازدواج في العمل أو تقليله إلى أقل حد ممكن.

٦- رفع التقارير إلى لجنة المراجعة على مدير المراجعين أن يرفع تقاريره على نحو دوري إلى لجنة المراجعة عن أهداف نشاطات المراجعة الداخلية والسلطات والمسؤوليات المتصلة بخطة العمل وينبغي أن يشمل التقرير كذلك قضايا المخاطر الجوهرية وإجراءات الرقابة وقضايا التحكم المؤسسي إضافة إلى القضايا والمواضيع الأخرى التي يتطلبها مجلس الإدارة أو الإدارة العليا.

ب- طبيعة العمل وتشير إلى أن يتولى نشاط المراجعة الداخلية تقييم وتحسين إدارة المخاطر، والرقابة، والتحكم المؤسسي ويتضمن ما يلي:

١- إدارة المخاطر ينبغي أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المنظمة من خلال تحديد وتقييم المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها وأن يساهم في تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.

٢- الرقابة ينبغي أن يساعد نشاط المراجعة الداخلية المنظمة فيما يتصل بإرساء آليات فعالة للرقابة من خلال تقييم فاعلية وكفاية تلك الآليات بوساطة التحسين المستمر فيها.

٣- التحكم المؤسسي ينبغي أن يساهم نشاط المراجعة الداخلية في عملية التحكم المؤسسي عن طريق تقييم تلك العمليات وتحسينها من خلال:

- التحقق من وضع القيم والأهداف.
- التأكد من فاعلية أداء الإدارة والمساءلة.

- أن تكون فاعلية مخاطر الاتصال ومعلومات الرقابة ضمن النسب الملائمة في المنظمة.
- التأكد من فاعلية تنسيق العمليات المتعلقة بالاتصالات بين المراجع الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة.
- ج- **التخطيط للقيام بالعمل** ينبغي على المراجعين وضع خطة للعمل الذي يريدون إنجازه وتتضمن القيام بالأمور الآتية:
 - ١- **اعتبارات التخطيط** عندما يقوم المراجعين بالتخطيط للعمل فإن عليهم مراعاة ما يلي:
 - أ- أهداف النشاط الذي يتم مراجعته ووسائل الرقابة على ذلك.
 - ب- المخاطر الجوهرية للنشاطات والأهداف والموارد والعمليات والأساليب التي يتم من خلالها الحفاظ على تلك المخاطر عند المستوى المطلوب.
 - ج- كفاءة إدارة مخاطر النشاط وفعاليتها وأدوات وأنظمة الرقابة مقارنة بنموذج الرقابة المعياري.
 - د- الفرص المتاحة لإدخال تحسينات جوهرية على إدارة مخاطر النشاط والرقابة عليه.
 - ٢- **أهداف القيام بالعمل** ينبغي أن تتناول أهداف القيام بالعمل: المخاطر، وأدوات الرقابة، وعمليات التحكم المؤسسي المتصلة بالنشاطات محل المراجعة.
 - ٣- **نطاق العمل** ينبغي أن يغطي نطاق العمل الأهداف المزمع تحقيقها.
 - ٤- **تخصيص موارد العمل** ينبغي أن يحدد المراجعون الداخليين الموارد الضرورية لتحقيق أهداف العمل، وأن يتم تخصيص الأفراد بناء على طبيعة العمل ودرجة تعقيده والقيود الزمنية للموارد المتاحة.
 - ٥- **برامج العمل** ينبغي على المراجعين تطوير برامج العمل التي تحقق الهدف وتوثيق تلك البرامج.

ج- أداء العمل ويتطلب هذا المعيار أن يعمل المراجعين الداخليين على تحديد المعلومات الكاملة وتحليلها وتقييمها وتسجيلها لتحقيق أهداف المراجعة.

١- تحديد المعلومات على المراجعين أن يعملوا على تحديد المعلومات الكافية والمناسبة الموثوق بها لتحقيق أغراض المراجعة.

٢- التحليل والتقييم ينبغي أن يبني المراجعين نتائجهم على أساس تحليلات وتقييمات ملائمة وموضوعية.

٣- تسجيل المعلومات ينبغي أن يتولى المراجعين تسجيل المعلومات الملائمة لدعم الاستنتاجات التي توصلوا إليها.

٤- الإشراف ينبغي توفير الإشراف الملائم على الأعمال للتحقق من تحقيق الأهداف وتوفير الجودة، وتطوير الأفراد.

د- توصيل النتائج ويشير إلى أنه على المراجعين أن يقوموا بتوصيل نتائج العمل بشكل فوري ويتضمن ما يلي:

١- توصيل النتائج ينبغي أن تشمل عملية التوصيل على أهداف العمل ونطاقه بالإضافة إلى خطط العمل والاستنتاجات والتوصيات.

٢- جودة الاتصال ينبغي أن تتسم عملية إيصال النتائج بالدقة والموضوعية والوضوح والإيجاز وأن تكون بناءة وكاملة وأن تتم في الوقت المناسب.

٣- الخطأ والسهو إذا اشتملت عملية الإيصال النهائي على خطأ أو سهو جوهري فإنه ينبغي على مدير المراجعين توصيل المعلومات الصحيحة إلى كافة الأفراد الذين وصلت إليهم المعلومات الأصلية.

٤- الإفصاح عن عدم الالتزام بالمعايير عند أداء المهمة عندما يؤثر عدم الالتزام بالمعايير المرعية في ارتباط معين فإنه ينبغي أن تشمل عملية توصيل النتائج على ما يلي:

- أ- المعايير التي لم يتم الالتزام بها التزاماً تاماً.
- ب- أسباب عدم الالتزام.
- ج- تأثير عدم الالتزام على الارتباط.
- ٥- نشر النتائج على مدير المراجعين أن ينشر النتائج لتصل إلى الأشخاص المعنيين كافة.
- خ- عملية السيطرة والمتابعة على مدير المراجعين أن يضع نظاماً لمتابعة سير النتائج التي يتم توصيلها إلى الإدارة.
- د- تقبل الإدارة للمخاطر عندما يعتقد مدير المراجعين أن الإدارة العليا تقبل مستوى من المخاطر لا يعد مقبولاً فإنه ينبغي عليه مناقشة ذلك مع الإدارة وإذا لم يتم الوصول إلى حل ينبغي أن يرفع كل من مدير المراجعين والإدارة العليا تقريراً بذلك إلى مجلس الإدارة ليتولى فض النزاع.

نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المراجعين الداخليين العاملين في المصارف السعودية والبالغ عددها (١٢) مصرفاً. إلا أن حجم هذا المجتمع لم يكن متوفراً ضمن التقارير المنشورة أو النشرات الإحصائية الصادرة عن هذه المصارف ولم يستطع الباحثون من الوقوف على حجم هذا المجتمع بشكل دقيق. لذا فقد تم اختيار عينة الدراسة بشكل عشوائي مع مراعاة تمثيلها لمجتمع الدراسة وبلغ حجم العينة (١٣٠) مراجعاً داخلياً وتم توزيع استبانة الدراسة على جميع إدارات وأقسام المراجعة الداخلية، وذلك بهدف تغطية أكبر قدر من مجتمع الدراسة وقد تم استعادة (٦٨) استبانة صالحة للتحليل، علماً بأن إحدى هذه الاستبانات قد كانت الإجابات الخاصة بالخصائص الديموغرافية فارغة وبالتالي فقد أخضعت للتحليل مع أخذ موضوع القيم الفارغة والتي تشكل ١,٥% من العينة بعين الاعتبار.

وقد تم استخدام المقياس الخماسي لبيان آراء المستجيبين حول فقرات الاستبانة وقد خصصت أوزان ترجيحية لقياس الإجابات كما يلي:

دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	على الإطلاق
(٥) نقاط	(٤) نقاط	(٣) نقاط	(٢) نقاط	(١) نقاط

وقد اعتبرت نقطة الفصل (المحك) هي (٣،٥) أي أن قيمة الأوساط الحسابية التي تكون أكبر من (٣،٥) وهي القيمة التي إذا ما قربت إلى أقرب منزلة صحيحة تصبح (٤) وهي قيمة الوزن المخصص لحالة موافق على المقياس المستخدم في هذه الدراسة وبدلالة إحصائية.

وقد تم إجراء اختبار ثبات للجزء الثاني من الاستبانة، وبلغت قيمة الفا كرونباخ لكافة الفقرات (٠،٦٧)، وهي قريبة من (١) أي أن هنالك اتساقاً داخلياً للاستبيان، وأنه يمكن الاعتماد على البيانات التي جمعت من خلالها. لذا يمكن القول أن أداة الدراسة موثوقة ويمكن الاعتماد عليها لأغراض تحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

تحليل خصائص عينة الدراسة.

يبين الجداول أدناه وصف لعينة الدراسة ويمكن توضيحها على النحو

التالي:

- ١- وصف عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي وبيئتها الجدول رقم (١) أدناه ويظهر الجدول أن أعلى نسبة في التخصص جاءت في تخصص المحاسبة، حيث بلغت نسبتهم (٤١%)، تلاهم في ذلك التمويل والاستثمار بنسبة (٢٣%)، ومن ثم تخصص التمويل والاستثمار بنسبة (٢١%)، في حين إن اقل نسبة كانت في التخصصات الأخرى وبلغت نسبتهم (١٥%).

جدول رقم (١)
(التخصص العلمي)

النسبة المئوية	التكرار	التخصص العلمي
٤١%	٢٨	محاسبه
٢٣%	١٦	التمويل والاستثمار
٢١%	١٤	إدارة أعمال
١٥%	١٠	أخرى

٢- وصف عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي وبيئتها الجدول رقم (٢) أدناه ويظهر الجدول أن أعلى نسبة مستجوبة كانت من حملة درجة البكالوريوس وكانت نسبتهم (٦٣%) في حين أن أقل نسبة مستجوبة كانت من حملة الدكتوراه وبلغت نسبتهم (١٦%).

جدول رقم (٢)
(المؤهل العلمي)

النسبة المئوية	التكرار	المؤهل العلمي
١٦%	١١	دكتوراه
٢١%	١٤	ماجستير
٦٣%	٤٣	بكالوريوس

٣- وصف عينة الدراسة وفقاً للخبرة العملية وبيئتها الجدول رقم (٣) أدناه ويظهر الجدول أن أعلى نسبة مستجوبة كانت ممن تتراوح خبرتهم (من ٥ سنوات - أقل من ١٠ سنوات) وكانت نسبتهم (٤٢,٦%) في حين أن أقل نسبة مستجوبة كانت ممن خبرتهم (١٥ سنة فأكثر) وبلغت نسبتهم (٨,٨%).

جدول رقم (٣)

(الخبرة العملية)

النسبة المئوية	التكرار	الخبرة العملية
١١,٨%	٨	اقل من ٥ سنوات
٤٢,٦%	٢٩	من ٥ سنوات - اقل من ١٠ سنوات
٣٦,٨%	٢٤	من ١٠ سنوات إلى اقل من ١٥ سنة
٨,٨%	٦	١٥ سنة فأكثر

٤- وصف عينة الدراسة وفقاً للشهادة المهنية وبيئتها الجدول رقم (٤) أدناه ويظهر الجدول أن أعلى نسبة مستجوبة كانت من الحاصلين على شهادة مهنية وكانت نسبتهم (٧٦%) في حين أن اقل نسبة مستجوبة كانت الغير حاصلين على شهادة مهنية وبلغت نسبتهم (٢٤%).

جدول رقم (٤)

(الشهادات المهنية)

النسبة المئوية	التكرار	الشهادات المهنية
٥٧%	٣٨	الحاصلين على شهادة مهنية
٤٤%	٣٠	الغير حاصلين على شهادة مهنية

٥- وصف عينة الدراسة وفقاً لنوع الشهادة المهنية وبيئتها الجدول رقم (٥) ويظهر الجدول أدناه أن أعلى نسبة مستجوبة كانت ممن لا يحملون شهادة مهنية وكانت نسبتهم (٤٤%) في حين كانت نسبة ممن يحملون شهادة الزمالة السعودية (٢١%) وجاءت اقل نسبة ممن يحملون شهادة مراجع نظم معلومات معتمد وبلغت نسبتهم (٧%).

جدول رقم (٥)

(نوع الشهادة المهنية)

النسبة المئوية	التكرار	نوع الشهادة المهنية
١٨%	١٢	مراجع داخلي معتمد
٧%	٥	مراجع نظم معلومات معتمد
١٠%	٧	محاسب قانوني أمريكي
٢١%	١٤	الزمالة السعودية
٤٤%	٣٠	لا يحمل شهادة مهنية

٦- وصف عينة الدراسة وفقاً لساعات التدريب المهني وبيئتها الجدول رقم (٦) ويظهر الجدول أدناه أن أعلى نسبة مستجيبة كانت ممن لديهم ساعات تدريب من ١١ إلى ٢٠ ساعة وكانت نسبتهم (٤٧,١%) في حين أن أقل نسبة مستجيبة كانت ممن كان لديهم أكثر من ٣٠ ساعة وبلغت نسبتهم (٢,٩%).

جدول رقم (٦)

(ساعات التدريب المهني)

النسبة المئوية	التكرار	ساعات التدريب المهني
٣٣,٨%	٢٣	أقل من ١٠ ساعات
٤٧,١%	٣٢	١١ إلى ٢٠ ساعة
١٦,٢%	١١	من ٢١ إلى ٣٠ ساعة
٢,٩%	٢	أكثر من ٣٠ ساعة

اختبار فروض الدراسة ومناقشة النتائج

لأغراض اختبار فروض الدراسة ومناقشة نتائجها فقد تم اختيار اختبار الانحدار الخطي البسيط وعند درجة ثقة (٩٥%)، وبقاعد قرار للاختبار تقول أنه إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (α) أقل من (٠,٠٥) فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل الذي يقول بوجود تأثير وذلك بهدف الوقوف على اثر خصائص المراجعين الداخليين على تنفيذ عمليات المراجعة المعتمدة على أنظمة المعلومات المحوسبة في مصارف المملكة العربية السعودية.

اختبار الفرض الأول:

هدف هذا الفرض إلى اختبار اثر المؤهل العلمي (للمؤهل الأكاديمي) الذي يحمله المراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية، والتي تم صياغته بالصورة العدمية التالية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمؤهل العلمي للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

لقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط التالي بهدف الوقوف على نتائج هذه الفرض

$$ACAS = \alpha + B1Q + e$$

حيث أن:

ACAS: مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية

α : القيمة الثابتة

Q: المؤهل العلمي (الشهادة الأكاديمية)

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط إلى أن قيمة معامل التفسير (R) قد بلغت (٠,٢٣٣)، كما بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adjusted R2)، (٠,٠٤٠) وهي قيم متدنية نسبياً وتشير إلى عدم وجود قدرة لمتغير الشهادة الأكاديمية على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

وبالانتقال إلى نتائج اختبار ANOVA يبين الجدول رقم (٢) أدناه بان قيمة (F) قد بلغت (٣,٧٤) وذلك عند مستوى دلالة (معنوية)، (٠,٠٥٧) مما يشير إلى ضعف النموذج الذي يحاول تفسير العلاقة التي يختبرها الفرض الأول، ولغايات الوقوف على نتيجة اختبار هذا الفرض، فيمكن النظر إلى الجدول رقم (٢) والذي يشير إلى أن قيمة (T) قد بلغت (١,٩٣٦) وذلك عند مستوى معنوية (دلالة) (٠,٠٥٧)، مما يقودنا إلى قبول فرض العدم الأول والقول بعدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي على تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

الجدول رقم (٢)

نتائج اختبار الفرض الأول

ANOVA	
قيمة معنوية SIG	قيمة F
٠,٠٥٧	٣,٧٤
اختبار T	
قيمة معنوية SIG	قيمة T
٠,٠٥٧	١,٩٣٦

اختبار الفرض الثاني:

هدف هذا الفرض إلى اختبار اثر التخصص العلمي للمراجعين الداخليين في المصارف السعودية على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية، وقد كانت مصاغة بالصورة العدمية التالية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتخصص العلمي للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط التالي بهدف الوقوف على نتائج هذا الفرض

$$ASA = \alpha + B1S + e$$

حيث أن:

ASA: مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية

α : القيمة الثابتة

S: التخصص العلمي

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة معامل التفسير (R) قد بلغت (٠,٦٨٣) كما بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adjusted R2) (٠,٤٥٨) وهي قيم متوسطة نسبياً وتشير إلى وجود قدرة متوسطة لمتغير التخصص العلمي على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

وبالانتقال إلى نتائج اختبار ANOVA يبين الجدول رقم (٣) بأن قيمة (F) قد بلغت (٥٦,٨٥) وذلك عند مستوى دلالة (معنوية) بلغ (٠,٠٠) مما يشير إلى ملائمة النموذج الذي يحاول تفسير العلاقة التي يختبرها الفرض الثاني وصلاحيته إحصائياً، ولغايات الوقوف على نتيجة اختبار هذه

الفرض، فيمكن النظر إلى الجدول رقم (٣) والذي يشير إلى أن قيمة (T) قد بلغت (٧,٥٤) وذلك عند مستوى معنوية (دلالة) (٠,٠٠)، مما يقودنا إلى رفض فرض العدم الثاني والقول بوجود اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التخصص العلمي على تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

الجدول رقم (٣)

نتائج اختبار الفرض الثاني

ANOVA	
قيمة معنوية SIG	قيمة F
٠,٠٠٠	٥٦,٨٥
اختبار T	
قيمة معنوية SIG	قيمة T
٠,٠٠٠	٧,٥٤

اختبار الفرض الثالث:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار اثر حصول المراجعين الداخليين على شهادات مهنية للمراجعين الداخليين في المصارف السعودية على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية، وقد كانت مصاغة بالصورة العدمية التالية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للشهادات المهنية للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط التالي بهدف الوقوف على نتائج هذه الفرض

$$ASA = \alpha + BIPC + e$$

حيث أن:

ASA: مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية

α : القيمة الثابتة

PC: الشهادات المهنية

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة معامل التفسير (R) قد بلغت (٠,٨٢٦) كما بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adjusted R2) (٠,٦٨٤) وهي قيم قوية وتشير إلى قدرة متغير الشهادات المهنية على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

وبالانتقال إلى نتائج اختبار ANOVA يبين الجدول رقم (٤) بأن قيمة (F) قد بلغت (٨,٧٩٣) وذلك عند مستوى دلالة (معنوية) بلغ (٠,٠٤٢) مما يشير إلى قوة النموذج الذي يحاول تفسير العلاقة التي يختبرها الفرض الثالث وصلاحيته إحصائياً، ولغايات الوقوف على نتيجة اختبار هذا الفرض، فيمكن النظر إلى الجدول رقم (٤) والذي يشير إلى أن قيمة (T) قد بلغت (٤,٥٧٩) وذلك عند مستوى معنوية (دلالة) (٠,٠٤٢)، مما يقودنا إلى رفض فرض عدم الثالث والقول بوجود اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الشهادات المهنية على تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

الجدول رقم (٤)

نتائج اختبار الفرض الثالث

ANOVA	
قيمة معنوية SIG	قيمة F
٠,٠٤٢	٨,٧٩٣
اختبار T	
قيمة معنوية SIG	قيمة T
٠,٠٤٢	٤,٥٧٩

اختبار الفرض الرابع:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار اثر التدريب والتعليم المهني للمراجعين الداخليين في المصارف السعودية على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية، وقد كانت مصاغة بالصورة العدمية التالية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدريب والتعليم المهني للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية. وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط التالي بهدف الوقوف على نتائج هذا الفرض

$$ASA = \alpha + B1PTL + e$$

حيث أن:

ASA: مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية

α : القيمة الثابتة

PTL: التخصص العلمي

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة معامل التفسير (R) قد بلغت (٠,٨٥٣) كما بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adjusted R²)، (٠,٥٨٩) وهي قيم عالية نسبياً وتشير إلى وجود قدرة لمتغير التدريب والتعليم المهني على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

وبالانتقال إلى نتائج اختبار ANOVA يبين الجدول رقم (٥) بان قيمة (F) قد بلغت (٨,٢٢) وذلك عند مستوى دلالة (معنوية) بلغ (٠,٠٤٥) مما يشير إلى ملائمة النموذج الذي يحاول تفسير العلاقة التي يختبرها الفرض الرابع وصلاحيته إحصائياً، ولغايات الوقوف على نتيجة اختبار هذا

الفرض، فيمكن النظر إلى الجدول رقم (٥) والذي يشير إلى أن قيمة (T) قد بلغت (٤,٦٩) وذلك عند مستوى معنوية (دلالة) (٠,٠٤٥)، مما يقودنا إلى رفض فرض العدم الرابع والقول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التدريب والتعليم المهني على تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

الجدول رقم (٥)

نتائج اختبار الفرض الرابعة

ANOVA	
قيمة معنوية SIG	قيمة F
٠,٠٤٥	٨,٢٢
اختبار T	
قيمة معنوية SIG	قيمة T
٠,٠٠٠	٤,٦٩

اختبار الفرض الخامس:

يهدف هذا الفرض إلى اختبار اثر سنوات الخبرة للمراجعين الداخليين في المصارف السعودية على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية، وقد كانت مصاغة بالصورة العدمية التالية.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسنوات الخبرة للمراجعين الداخليين على مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط التالي بهدف الوقوف على نتائج هذه الفرض

$$ASA = \alpha + B1E + e$$

حيث أن:

ASA: مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية

α : القيمة الثابتة

E: التخصص العلمي

وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار إلى أن قيمة معامل التفسير (R) قد بلغت (٠,٥١١) كما بلغت قيمة معامل التفسير المعدل (Adjusted R2) (٠,٢٥) وهي قيم متوسطة نسبياً وتشير إلى وجود قدرة متوسطة لمتغير سنوات الخبرة على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

وبالانتقال إلى نتائج اختبار ANOVA يبين الجدول رقم (٦) بأن قيمة (F) قد بلغت (٢٢,٩٩) وذلك عند مستوى دلالة (معنوية) بلغ (٠,٠٠) مما يشير إلى ملائمة النموذج الذي يحاول تفسير العلاقة التي يختبرها الفرض الخامس وصلاحيته إحصائياً، ولغايات الوقوف على نتيجة اختبار هذا الفرض، فيمكن النظر إلى الجدول رقم (٦) والذي يشير إلى أن قيمة (T) قد بلغت (٤,٧٩) وذلك عند مستوى معنوية (دلالة) (٠,٠٠)، مما يقودنا إلى رفض فرض العدم الخامس والقول بوجود اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير سنوات الخبرة على تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

الجدول رقم (٦)

نتائج اختبار الفرض الخامس

ANOVA	
قيمة معنوية SIG	قيمة F
٠,٠٠٠	٢٢,٩٩
اختبار T	
قيمة معنوية SIG	قيمة T
٠,٠٠٠	٤,٧٩

وللتعرف على طبيعة الأثر المشترك لخصائص المراجعين الداخليين
مجتمعة على تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة الالكترونية
ظ في المصارف السعودية فقد عمل الباحثون على استخدام نموذج
الانحدار المتعدد (Malty Regression) لتعرف على هذا الأثر المشترك
حيث تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$ASA = \alpha + B1q + b2s + b3pc + b4ptl + b5e + e$$

حيث يشمل النموذج على جميع النماذج التي تم من خلالها اختبار
فروض الدراسة الخمسة ولكن بشكل مشترك.

وقد بينت نتائج اختبار الانحدار المتعدد بان قيمة معامل التفسير (R) قد
بلغت (٠,٩١) كما بلغت قيمة معامل التفسير (Adjusted R2)، (٠,٨١)،
مما يشير إلى قدرة المتغيرات الخمسة التي تبحثها هذه الدراسة (الشهادة
الاكاديمية، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، التعليم والتدريب المهني
وسنوات الخبرة) مشتركة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع
والذي يمثل تنفيذ أنشطة مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية وبشكل كبير
نسبياً.

وبالانتقال إلى نتائج اختبار ANOVA يمكن من خلال الأرقام الظاهرة
في الجدول رقم (٧) الاستنتاج بصلاحيية النموذج المشار إليه أعلاه والقول
بملائمته إحصائياً وإمكانية الاعتماد عليه لتفسير العلاقة التي يبحثها، حيث
بلغت قيمة (F) (٥٩,٩١) وذلك عند مستوى دلالة إحصائية (٠,٠٠)
وبالتالي إمكانية الاعتماد على النتائج التي يقدمها نموذج الانحدار المتعدد في
بيان اثر خصائص المراجعين الداخليين على تنفيذ أنشطة مراجعة النظم
المحاسبية الالكترونية في مصارف المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (٧)

نتائج اختبار ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

ANOVA	
قيمة معنوية SIG	قيمة F
٠,٠٠٠	٥٩,٩١

أما الجدول رقم (٨) فيبين نتائج اختبار (T) الخاص بنموذج الانحدار المتعدد، والذي يقيس اثر المتغيرات التابعة مشتركة على تنفيذ أنشطة مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية، فيشير إلي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (سنوات الخبرة، والتخصص العلمي، والشهادة المهنية، والتعليم والتدريب المهني) على تنفيذ أنشطة المراجعة الداخلية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية الخاصة باختبار (T) لجميع المتغيرات أعلاه اقل من (٠,٠٥)، ولم يتجاوز قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٥) إلا لمتغير الشهادة الأكاديمية حيث بلغت (٠,٣٥)، مما يشير إلى أن الشهادة الأكاديمية هي المتغير الوحيد الذي لا يؤثر على تنفيذ أنشطة مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

الجدول رقم (٨)

نتائج اختبار (T) الخاص بنموذج الانحدار المتعدد

قيمة SIG	قيمة T	المتغير
٠,٠٠	٤,٧٤	سنوات الخبرة
٠,٠٠	٣,٥١	الشهادة المهنية
٠,٠٠	٣,٤٥	التعليم والتدريب المستمر
٠,٠٠	٦,٧٢	التخصص العلمي
٠,٣٥	٠,٩٣٥	الشهادة الأكاديمية

النتائج والتوصيات "Results & Recommendations"

أولاً: النتائج "Results"

أشارت نتائج الدراسة المختلفة إلى ما يلي:

- ١- عدم وجود قدرة لمتغير الشهادة الأكاديمية على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.
- ٢- وجود قدرة لمتغير الشهادات المهنية على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.
- ٣- وجود قدرة متوسطة لمتغير التخصص العلمي على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.
- ٤- وجود قدرة متوسطة لمتغير التدريب والتعليم المهني على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.
- ٥- وجود قدرة متوسطة لمتغير سنوات الخبرة على تفسير التغيرات التي تحصل في تنفيذ إجراءات مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.
- ٦- قدرة المتغيرات الخمسة التي تبحثها الدراسة (الشهادة الأكاديمية، التخصص العلمي، الشهادة المهنية، التعليم والتدريب المهني وسنوات الخبرة) مشتركة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والذي يمثل تنفيذ أنشطة مراجعة الأنظمة المحاسبية الالكترونية وبشكل كبير نسبياً.

٧- أن الشهادة الأكاديمية هي المتغير الوحيد الذي لا يؤثر على تنفيذ أنشطة مراجعة النظم المحاسبية الالكترونية في المصارف السعودية.

ثانياً: التوصيات. "Recommendations"

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث فإن الباحثين يوصون بما يلي:

- ١ - ضرورة تدريس المقررات الخاصة بالمراجعة الداخلية والأنظمة المحاسبية الالكترونية تحديداً في كليات الأعمال في الجامعات السعودية.
- ٢- تطوير مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية لتواكب التطور التقني والتجاري بصورة تتلاءم مع تطورات بيئة الأعمال الحديثة وتلبي حاجات ومتطلبات سوق المهنة.
- ٣- ضرورة قيام المصارف بتدريب موظفيهم (المراجعين الداخليين) للحصول على الإجازات المهنية (سعودية وأجنبية) بهدف زيادة الكفاءة المهنية لهم.
- ٤- إجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تبحث في موضوع الخصائص الواجب توفرها في المراجعين الداخليين ليتمكنوا من القيام بواجباتهم المهنية بكفاءة عالية في ظل الأنظمة المحاسبية الالكترونية.

المراجع References

أولاً: المراجع باللغة العربية.

الكتب

- ١- العمرات، احمد صالح (١٩٩٠)، "المراجعة الداخلية، الإطار النظري والمحتوى السلوكي"، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢- القباني، ثناء علي، (٢٠٠٦): "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني"، الدار الجامعية، ٨٤، شارع زكريا غنيم، الإبراهيمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، مصر.
- ٣- صبح، داود يوسف، (٢٠٠٧): "دليل المراجعة الداخلية وفق المعايير الدولية"، اتحاد المصارف العربية.

الدوريات

- ٤- الشرايري، جمال عادل، (٢٠٠٩)، سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٣١) العدد (١)
- ٥- الشرايري، جمال، (٢٠٠٩): "سياسات وإجراءات المراجعة الداخلية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد (٣١) العدد (١)، ٢٠٠٩.
- ٦- العميري، محمد فواز، إحسان صالح المعتاز، (٢٠٠٧)، "أثر التجارة الإلكترونية على تخطيط أعمال المراجعة"، دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد ٢١ عدد ٢.

- ٧- الوردات، خلف عبد الله، (٢٠٠٦)، "المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
- ٨- جمعة، أحمد حلمي، (٢٠٠٥)، "المعايير الأمريكية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي"، مجلة المراجع، العدد ٦٣-٦٤، عمان، الأردن.
- ٩- خدّاش، حسام و وليد، صيام، (٢٠٠٣)، "مدى تقبل مدققي الحسابات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في المراجعة" دراسة ميدانية لمكاتب المراجعة الكبرى في الأردن، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (٣٠)، العدد (٢).
- ١٠- دحدوح، حسين، (١٩٩٩)، "أثر استخدام الحاسوب في معايير المراجعة المقبولة عموماً" مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد (٢)، العدد (١).
- ١١- راضي، محمد سامي، (١٩٩٣) "تأثير درجة استقلالية المراقب المالي على تحديد وظائف المراجعة الداخلية في المنشآت الكبيرة، دراسة نظرية ميدانية"، مجلة الإدارة العامة، العدد ٧٩.
- ١٢- علي، عبد الوهاب نصر و شحاته، شحاته السيد، (٢٠٠٦): "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية: مصر.

أخرى

- ١٣- المساعده، منور عطا الله (٢٠٠٦)، "دور المراجع الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية"، رسالة ماجستير تخصص محاسبة غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
- ١٤- العمري، تامر خالد (٢٠٠٧)، "تقييم مستوى وظيفة المراجعة الداخلية ومستوى الاستخدام التكنولوجي الموظف من قبل المراجع الخارجي وأثرها على أتعاب تدقيق الشركات المساهمة العامة الأردنية"، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

١٥- البلداوي، شاكور، وكريمه علي كاظم الجوهر (٢٠٠٦)، "معايير المراجعة الداخلية في تعزيز مفهوم الجودة الشاملة للمنظمات الاقتصادية"، المؤتمر العلمي الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة العلوم التطبيقية الخاصة، تحت شعار "الجودة الشاملة في ظل إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات " الفترة ٢٦-٢٧/٤/٢٠٠٦، عمان، الأردن.

١٦- شحروري، محمود عبد الرحيم، (١٩٩٨): "مدى تطبيق معايير المراجعة الداخلية المتعارف عليها في البنوك التجارية الأردنية" دراسة مسحية، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة آل البيت، الأردن.

١٧- الشحادة، عبد الرزاق و كوثر بنود (٢٠٠٥): "مساهمة المعرفة المراجعة في الانتقال إلى اقتصاد المعرفة"، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية، تحت شعار " اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية ٢٧-٢٨/٤/٢٠٠٥ م، عمان، الأردن.

١٨- الحديثي، عماد صالح نعمة، (١٩٩٩)، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات التي تستخدم الحاسوب - دراسة ميدانية على المؤسسات المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

١٩- جاموس، ياسر، (١٩٩١)، مراجعة الأنظمة المحاسبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلب، سوريا ١٩٩١.

ثانياً: المراجع الجانبية

1. Pathak, Jagdish, (2002), "A Tale of Compatible Twins! Success of E-Commerce & Information Systems/ internal Auditors", Paper No. 373761 online available: (www.ssrn.com).
2. Alles, M. Kogan, A. and Vasarhelyi, M. (2002) "Feasibility and Economics of Continuous Assurance",

- Auditing: A Journal of Practice & Theory, 21, pp: 125-138.
3. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1991. The Auditors' Consideration of the Internal Audit Function in an Audit of Financial Statements. *Statement on Auditing Standards No. 65*. New York, NY: AICPA.
 4. Arena, A. and G. Azzone. 2005. Development trends and future prospects of internal audit. *Managerial Auditing Journal*. Bradford: Vol.12, Iss.4/5; pg.200.
 5. Biersaker James L., Jay Thibodean and P Buenaby " The impact of information technology on the audit process an assessment of the state of the art and implication for the future managerial auditing, Journal university press 2001.
 6. Brown, P. R. 1983. Independent auditor judgment in the evaluation of internal audit functions. *Journal of Accounting Research* (Autumn): 444455.
 7. Gramling, A. A., and P. M. Myers. 1997. Practitioners' and users' perceptions of the benefits of certification of internal auditors. *Accounting Horizons* 11(1): 3953.
 8. Institute of Internal Auditors (IIA). 2000. *Internal Auditing: Adding Value across the Board*, Corporate Brochure, ILL.
 9. Institute of Internal Auditors. 2003a. *Simply Good Business. Tone at the Top* (August). Altamonte Springs, FL (IIA).
 10. Messier, W. F., Jr., and A. Schneider. 1988. A hierarchical approach to the external auditor's evaluation of the internal auditing function. *Contemporary Accounting Research* 4(2): 337353.
 11. Pathak, Jagdish, (2006), "Audit Resource Planning Success in B2B E-Commerce Engagement: An Empirical Assessment of Theorized Constructs, Manifest Variables Measurement and Second Order Factor Model", Paper No. 899040, online available: (www.ssrn.com).